دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تجاوز اسباب الاستبعاد المالي، بالإشارة إلى تجربة البحرين

The role of financial technology innovations in overcoming the causes of financial exclusion, with reference to Bahrain's experience

عمر عبو *[1]، خلج آمنة[2]

[1] مخبر الانظمة المالية والمصرفية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ، الجزائر ، a.abbou@univ-chlef.dz

[2] مخبر الانظمة المالية والمصرفية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر ، a.khledj@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال:2023/02/20 تاريخ القبول: 2023/05/19 تاريخ النشر: 2023/06/09

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تجاوز اسباب الاستبعاد المالي، من خلال الإشارة إلى تجربة البحرين، وقد تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل بغرض وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع، وتوضيح مجالات وإسهامات ابتكارات التكنولوجيا المالية في تجاوز اسباب الاستبعاد المالي في البحرين.

وتوصلت الدراسة إلى أن ابتكارات التكنولوجيا المالية تعد أداة فعالة لتجاوز اسباب الاستبعاد المالي، حيث تسمح بتطوير الخدمات المالية الرسمية، وجعلها تتسم بسهولة الوصول، وبالتكلفة المنخفضة، للتناسب مع طبيعة الفئة محدودة الدخل. كما أن، الاستثمار في مجال الابتكارات المالية في البحرين ساهم في إنشاء بيئة حاضنة لشركات التقنيات المالية الحديثة، الأمر الذي سرع من عملية تطوير الخدمات المالية والمصرفية التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الابتكار المالي، شركات التقنية المالية، الاستبعاد المالي، الشمول المالي.

تصنيف JEL: G20,G21,G29

Abstract :

This study aims to shed light on the role of financial technological innovations in overcoming the causes of financial exclusion, with reference to the experience of Bahrain. The study concluded that financial technological innovations are an effective tool for overcoming the causes of financial exclusion, as they enable the development of formal financial services and feature easy access and low cost, tailored to the nature of the low-income group. In addition, investing in financial innovations in Bahrain has contributed to the creation of an incubation environment for modern financial technology companies, which has accelerated the process of developing traditional financial and banking services.

Keywords: *financial innovation, financial technology companies, financial exclusion, financial inclusion..*

Jel Classification Codes : G20,G21,G29

* المؤلف المرسل

مقدمة

تشير الإحصائيات أن 1.4 مليار بالغ في جميع أنحاء العالم لا يملكون حسابا مصرفيا في مؤسسة مالية أو مصرفية رسمية، حيث تمايزت الأسباب المؤدية لعزوف البالغين فوق 15 سنة عن التعامل مع النظام المالي الرسمي، إلى مجموعة من الأسباب؛ أسباب دينية، والمسافة، وقلة المستندات، وقلة الثقة، وقلة المال أو الدخل، وارتفاع تكلفة الخدمات المالية والمصرفية والاعتماد على فرد واحد من العائلة لديه حساب، ولتجاوز الأسباب المؤدية إلى عزوف الأفراد والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن التعامل مع النظام المالي الرسمي، تم تبني حلول ابتكارات التكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي لتعميم استخدام الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية والتكلفة المنخفضة.

وتعتبر دولة البحرين من الدول الرائدة في مجال تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي، حيث أطلق مصرف البحرين المركزي البيئة الرقابية التجريبية في أكتوبر2017 لتمكن كل من الشركات الناشئة المحلية والدولية من اختبار أفكارهم المبتكرة وإيجاد حلول رائدة لقطاع الخدمات المالية. فقد جعلت الهويات الرقمية مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى، كما أصبحت الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة توفر وصولا مناسبا حتى للمناطق النائية، بالإضافة إلى اعتماد المدفوعات الرقمية لتحسين تجربة العملاء.

وبناء على ما سبق ذكره سنحاول في هذه الورقة البحثين أن نجيب على السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة ابتكارات التكنولوجيا المالية الحديثة في تجاوز اسباب الاستبعاد المالي في البحرين؟

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية:

- تحديد مفهوم ابتكارات التكنولوجيا المالية، والاستبعاد المالي؛
- ذكر أسباب الاستبعاد المالي المتعلقة بجانبي العرض والطلب للخدمات المالية الرسمية؛
- إبراز مساهمة تبني البحرين لتكنولوجيا المالية الحديثة في تعزيز الشمول المالي؛

فرضيات البحث: يمكن طرح الفرضيات التالية:

- يكمن التفاوت في مستويات الاستبعاد المالي إلى ارتفاع تكلفة الخدمات المالية المقدمة من طرف المصارف؛
- أسهمت ابتكارات التكنولوجيا المالية في تجاوز أسباب الاستبعاد المالي في البحرين

منهج البحث: اعتمدنا في دراستنا للموضوع على المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوبي الوصفي التحليلي بغرض وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع.

أقسام الدراسة: للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى الأقسام التالية:

المحور الأول: ماهية الابتكار المالي؛

المحور الثاني: الإطار النظري للاستبعاد المالي؛

المحور الثالث: دور الابتكارات المالية في تجاوز اسباب الاستبعاد المالي، بالإشارة إلى تجربة البحرين.

المحور الأول: ماهية الابتكار المالي

تتلازم كلمة الابتكار مع الإبداع في الكثير من المواقع، ويتم التفريق بينهما من حيث المفهوم فالإبداع يتمثل في "التوصل إلى حل خلاق لمشكلة ما أو إلى فكرة جديدة، في حين أن الابتكار هو التطبيق الخلاق الملائم لها"[1]، أي أن الابتكار ما هو إلا تحويل إبداعات الأفكار إلى عمل إبداعي من خلال نقل الفكرة من جانبها النظري إلى جانبها التطبيقي الواقعي.

أولا: تعريف الابتكار المالي

تعددت التعاريف بالنسبة للابتكار المالي، حيث يعرف بأنه "عملية ديناميكية مستمرة تستلزم إنشاء الجديد وتعميمه لاحقًا."[2] وقد عرفه المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره الصادر عام 2012 على أنه "عمل لإنشاء ثم تعميم أدوات مالية جديدة، وكذلك التقنيات والمؤسسات المالية والأسواق الجديدة."[3]أما من وجهة نظر منشآت الأعمال، فالابتكار المالي هو "التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة،

والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل".[4] وحسب مجلس الاستقرار المالي يعرف الابتكار المالي على انه" الابتكارات في مجال الخدمات المالية باستخدام التقنيات، مما ينتج عنه نماذج أعمال جديدة وتطبيقات، وعمليات، او منتجات ذات تأثير على كيفية توفير الخدمات المالية."[5]

وعليه فالابتكار المالي هو إحداث تغيير في بنية النظام المالي (المؤسسات المالية، الأدوات المالية، التشريعات والقوانين...) من خلال جعل التطورات التكنولوجية في خدمة النظام المالي.

ثانيا: التقسيم الوظيفي للابتكارات المالية

يتم تصنيف الابتكارات المالية بناءا على وظائفها إلى ما يلي:

يمكن تقسيم الوظيفي للابتكار المالي حسب غوتزمان إلى[6]:

- تسهل انتقال القيمة عبر الزمن؛
- ابتكارات تتيح إمكانية التعاقد على قيمة مستقبلية؛
- تسمح بالتفاوض حول المطالبات.

كما يمكن التقسيم الوظيفي للابتكار المالي حسب ميرتون وكريت إلى[7]:

- توفير طرق لتصفية وتسوية المدفوعات لتسهيل التداول. ومن أمثلة على ذلك البطاقة الائتمانية، (pay pal)، بورصة الأسهم؛
- توفير الآليات لتجميع الموارد وتقسيم الأسهم على مختلف المؤسسات (صناديق الاستثمار، التوريق)؛
- توفير طرق لنقل وتحويل الموارد الاقتصادية خلال الزمن، عبر الحدود وعبر القطاعات (حسابات الادخار والقروض)؛
- توفير طرق لإدارة الأخطار (التامين، المشتقات المالية)؛
- توفير المعلومات عن الأسعار لمساعدة دعم اتخاذ القرارات اللامركزية في مختلف قطاعات الاقتصاد (رأس المال المخاطر)
- توفير طرق للتعامل مع أخطار عدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة (مؤشرات الأسعار، مقايضات عجز السداد)

1. التقسيم الوظيفي للابتكار المالي حسب بنك التسويات الدولية

قام بنك التسويات الدولية بوضع تصنيف آخر للابتكارات المالية بناءً على وظائفهم، ووفقًا لهذا التصنيف، يتم تقسيم الابتكارات المالية إلى :[8]

- **ابتكارات تقليل المخاطر**: وهي الابتكارات التي تقلل من المخاطر الكامنة في ورقة مالية معينة او تمكن حاملها من التحوط ضد خطر معين، كما توفر للمشاركين في السوق وسائل أكثر فاعلية للتعامل مع مخاطر السعر أو سعر الصرف؛
- **ابتكارات تعزيز السيولة**: الابتكارات التي تعزز السيولة تزيد من سيولة السوق، وتمكن وحدات العجز من البحث عن مصادر إضافية للأموال؛
- **ابتكارات توليد الأسهم**: هي أدوات تمنح خصائص الأسهم للأصول، حيث يتم توفير الوصول إلى المصادر الإضافية لرأس المال، كما أن طبيعة خدمة الديون فيها محددة سلفا، كما يتم تحديد العائد على الأصول بناء على أداء الجهة المصدرة؛
- **ابتكارات للتأمين**: بعض الأوراق المالية تعمل على تأمين المخاطر في مقابل دفع قسط التأمين، ومن الأمثلة المتعلقة بمخاطر الائتمان عقود مبادلة التعثر على السداد؛
- **ابتكارات إدارة الأصول والخصوم**: تقوم جميع الأدوات تقريبا بتوسيع نطاق البنوك لإدارة الأصول والخصوم من خلال:
  - تقديم مجال لإدارة المخاطر؛
  - توسيع فرص الإقراض؛
  - تغيير هيكل الخطر في الميزانية العمومية للبنك.
- **الابتكارات التمويلية للمؤسسات المالية**: يمكن لبعض الأدوات توسيع مصادر التمويل المصرفي مثل التوريق الذي يمكن البنك من تنويع تمويله لمجموعة واسعة من المستثمرين الذين قد يكونون مستعدين للاستثمار من فئة معينة من الأصول المصرفية ولكن ليس في نفس البنك مثل (الرهن العقاري)؛

- **ابتكارات توليد الائتمان:** تستطيع هذه الابتكارات توسيع القدرة على الوصول إلى أسواق ائتمان معينة وبالتالي القدرة على زيادة إجمالي جميع الائتمان؛

ثالثا: صناعة الابتكارات المالية في الدول العربية

عرفت سوق التقنيات الحديثة (الابتكارات المالية) نموا بارزا في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع بشكل ملحوظ إجمالي الاستثمارات في ابتكارات التقنيات المالية الحديثة على مستوى العالم خلال الفترة(2010-2019) لتصل إلى ما يقرب من 215.4 مليار دولار عام 2019، فيما شهد حجم هذه الاستثمارات انخفاضا بنحو الثلث في عام 2020 ليصل إلى 121.5 مليار دولار كنتيجة للانعكاسات الناتجة عن جائحة كوفيد19"[9]. وفي ظل جائحة كوفيد 19 مع وجوب عدم التلامس تزايدت الحاجة إلى تنفيذ المعاملات المالية عن بعد، وقد تبنت "العديد من الدول العربية العديد من السياسات والإصلاحات، من حيث تعزيز الإطار المؤسسي، واستحداث المختبرات التنظيمية، وإنشاء مراكز التقنيات المالية الحديثة، اضافة إلى تنمية الأطر التنظيمية سواء من حيث استحداث أو تعديل البنية التشريعية لتنمية الابتكارات المالية في إطار متوازن يحافظ على سلامة الصناعة المالية."[10]

خلال عام 2020، بلغ عدد الشركات العاملة في مجال التقنيات المالية في الدول العربية نحو 60 شركة، استحوذت تونس على أعلى عدد من الشركات ب25 شركة، يليها لبنان وتونس ب12و 10 شركة على التوالي، فيما انخفض العدد عن 10 شركات في باقي الدول العربية الأخرى، انظر الشكل رقم(1)، وتعكس هذه البيانات حاجة الشركات الناشئة في مجال ابتكارات المالية إلى بيئة داعمة تمكنها من مواجهة التحديات خلال المراحل الأولى من دورة حياتها.

الشكل رقم(1): عدد شركات التقنيات المالية في الدول العربية خلال عام 2020

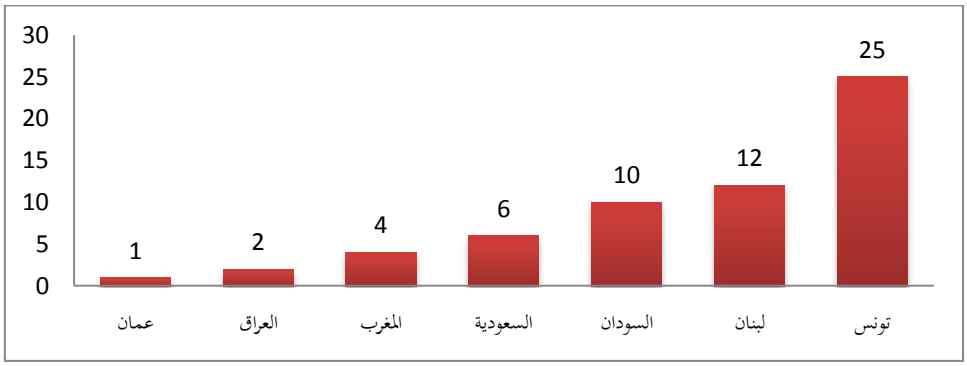

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **الإصدار الأول لتقرير مرصد "البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، افريل2021، ص12.

وتعتبر خدمات الدفع الالكتروني والتحويلات من أهم مجالات التقنيات المالية الأكثر انتشارا في الدول العربية حيث تستحوذ على نسبة52%، من ضمن الحلول التي تقدمها شركات التقنيات المالية الحديثة النشطة في الدول العربي والموجهة من قطاع الأعمال إلى المستهلكين؛ انظر الشكل رقم(2)؛ البالغ عددها 278 تطبيقا على مستوى المنطقة، سواء على مستوى العملاء من الأفراد أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر."[11]

الشكل رقم(2): توزيع مجالات التقنيات المالية الحديثة كنسبة من إجمالي حلول التقنيات المالية الموجهة من قطاع الأعمال إلى المستهلكين

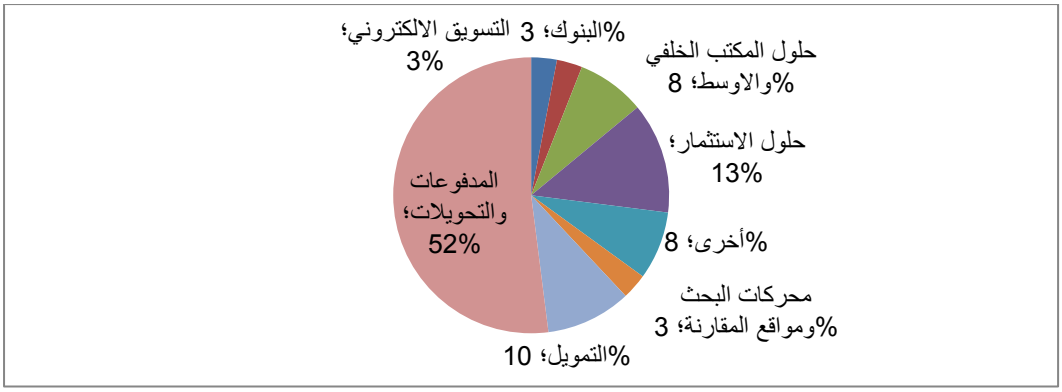

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **الإصدار الأول لتقرير مرصد "البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، افريل2021، ص9

المحور الثاني: الإطار النظري للاستبعاد المالي

يعاني العديد من البالغين، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة، والمتوسطة من عدم إمكانية الوصول إلى القطاع المالي الرسمي، وذلك لعدة اعتبارات تتعلق بقلة المال(الدخل)، وكذا عدم الثقة في المؤسسات المالية الرسمية، بالإضافة إلى عدم توافق الخدمات المالية المقدمة مع المعتقد الديني... وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى عزوف الفئات محدودة الدخل عن القطاع المالي الرسمي.

أولا: نشأة مفهوم الاستبعاد المالي

يمكن إرجاع بروز فكرة الاستبعاد المالي إلى "بداية القرن التاسع عشر عندما نشأت الحركة التعاونية في الهند عام 1904 ضد وكالات الإقراض غير المؤسسية في شكل مقرضي الأموال الذين كانوا يفرضون فوائد مرتفعة على الفلاحين الفقراء، وقد ترتب عن استبعاد الفقراء من المصدر الرئيسي للخدمات المصرفية خسارتهم لأموالهم وممتلكاتهم لصالح المقرضين المحليين. هذا ما استدعى ظهور نظام مالي شامل، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وقام بنك الاحتياط الهندي بتحرير معايير ترخيص الفروع في عام 1965 وتلاه في عام 1969 تأميم 14 بنكا تجاريا رئيسيا، كما تم تقديم مخططات للبنوك الرائدة. وقد ساعد ذلك إلى حد ما في فتح عدد من الفروع في جميع أنحاء البلاد في محاولة لتقليل الاستبعاد الجغرافي الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الأساسية"[12]. وبدأ استخدام مصطلح الاستبعاد المالي في أوائل التسعينيات، في دراسة لـ(Leyshon & Thrift) التي تناولت مفهوم الاستبعاد المالي، ووصول الناس المحدود إلى الخدمات المالية كنتيجة لإغلاق عدد من فروع المصارف في بريطانيا، و قد عرفت الدراسة الاستبعاد المالي على أنه "العراقيل والأسباب التي تمنع بعض أفراد وفئات المجتمع الفقيرة والمحرومة من الوصول إلى النظام المالي."[13] وقد طور (Leyshon & Thrift) هذا التعريف للتحقيق قي العلاقة بين الوصول الجغرافي إلى الخدمات المالية والمصرفية وإغلاق فروع البنوك في بريطانيا والولايات المتحدة، فأظهر بحثهم أن الاستبعاد المالي هو في المقام الأول نتيجة لإحجام المؤسسات المالية عن خدمة مناطق جغرافية معينة، لا سيما تلك المناطق ذات الدخل المنخفض الذين يعانون من الحرمان الاجتماعي."[14]وفي" العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة ليتزايد الاهتمام العالمي به عقب الأزمة المالية العالمية 2008، حيث أصبح من أهم البنود المدرجة على الساحة الدولية وأقرت قمة العشرين(G20) في عام 2010 بالشمول المالي كأحد الركائز الأساسية لأجندة التنمية العالمية. وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع التركيز على ضرورة استخدام أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة."[15]

ثانيا: تعريف الاستبعاد المالي

عرفت المفوضية الأوروبية (EC) الاستبعاد المالي على "أنه الحالة التي يواجه فيها الأشخاص صعوبات في الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية في السوق الرئيسية أو استخدامها، والتي تتناسب مع احتياجاتهم وتمكنهم من العيش حياة كريمة في المجتمع."[16] ويعتقد ريتشارد فون أن الاستبعاد مفهوم ذو شقين يكون إما بسبب السعر أو الدخل. ويحدث استبعاد السعر عندما يختار الفرد بحرية عند أي دخل عدم شراء سلع أو خدمات لأن سعر السوق أعلى من الحد الأقصى الذي يرغب في دفعه (يتم تحديد هذا الاستبعاد من خلال التفضيلات الفردية). كما يمكن استبعاد الأشخاص بسبب استبعاد الدخل الذي يشير إلى عدم استهلاك السلع أو الخدمات الناشئة نتيجة انخفاض الدخل."[17] وعليه، فالاستبعاد المالي هو الحالة التي تعكس صعوبة وصول الأفراد إلى الخدمات المالية الرسمية، واستخدامها بشكل ملائم وبتكلفة منخفضة وبطريقة عادلة وآمنة، والتمكن في ذات الوقت من ممارسة حياة اقتصادية واجتماعية، في المجتمع الذي يعيشون فيه."[18]

ثالثا: أسباب الاستبعاد المالي

يصنف بعض الباحثين أسباب الاستبعاد المالي إلى:[19]

1. أسباب تتعلق بجانب العرض: تعكس هذه العوامل في معظمها العوامل المرتبطة بطبيعة عمل المؤسسات لمالية والمنتجات والخدمات التي تقدمها، وتتمثل في ما يلي:

– المسافة: يعد بعد المسافة الفاصلة بين المؤسسات المالية(البنوك) والأفراد(سكان المناطق الريفية)، وما تعكسه من صعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية فضلا عن الإضافات المتزايدة على تكاليفها، احد العوائق التي تقف أمام الشمول المالي، وأظهرت بيانات الدول العربية أن 25% من البالغين في العراق، و22% من البالغين في الإمارات العربية المتحدة لا يملكون حسابا مصرفيا بسبب بعد المسافة وصعوبة الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، انظر الشكل رقم (3)، ففتح حساب مصرفي لسكان المناطق الريفية والمناطق النائية البعيدة عن المصارف يعد التحدي الأكبر الذي يواجه المؤسسات المصرفية لتوسيع قاعدة الشمول المالي.

الشكل رقم(3): عدم امتلاك البالغين لحساب مصرفي يرجع إلى بعد المسافة

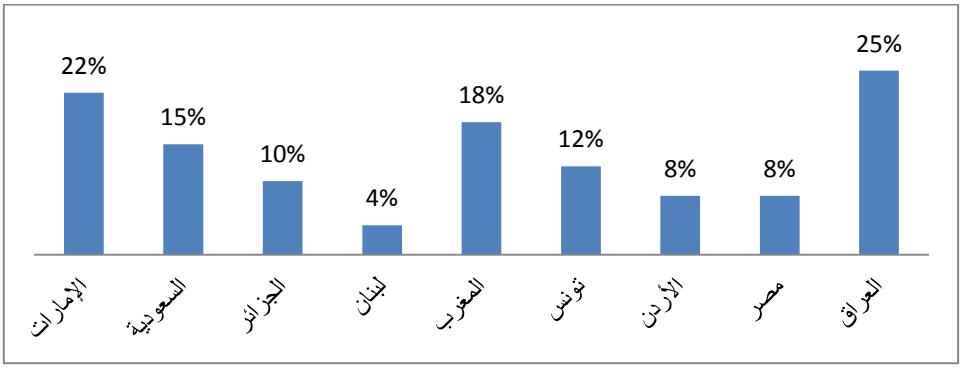

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم(1)

– اللوائح: إن اللوائح و التعليمات التي تفرض على الأفراد والوحدات الاقتصادية بتقديم الوثائق والأوراق إثبات الهوية إلى المؤسسات المالية، وقيام تلك المؤسسات بإجراء عمليات التحقق من الهوية قبل فتح الحساب، فضلا عن ضعف الأطر التنظيمية التي تقلل من كمية ونوعية المنتجات والخدمات المالي التي يمكن للفقراء الوصول إليها، ورفع متطلبات الحد الأدنى من الأرصدة النقدية المودعة، والإجراءات والمتطلبات الصعبة التي توضع أمام إقراض المشاريع المتوسطة والصغيرة تشكل في بعض الأحيان موانع تعيق وصول الأفراد والوحدات الاقتصادية إلى الخدمات المالية. ففي الجزائر مثلا، 41% من البالغين لا يملكون حسابا مصرفيا يرجع إلى قلة المستندات الثبوتية المتعلقة بالهوية، انظر الشكل رقم(4).

الشكل رقم(4): عدم امتلاك البالغين لحساب مصرفي يرجع إلى قلة المستندات

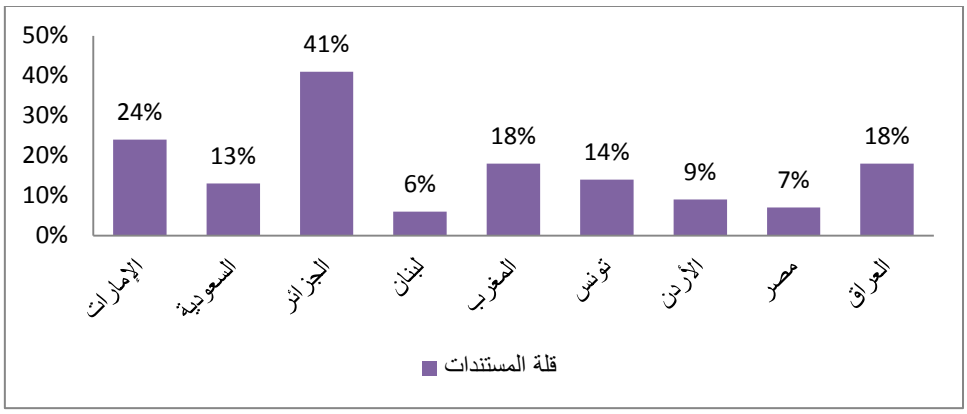

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم(1)

– غياب المنتجات المناسبة: يعد عدم توفر المنتجات المالية المناسبة للأفراد منخفضي الدخل أحد القيود المفروضة على توسيع مستويات الشمول المالي، فارتفاع الحدود الدنيا للأرصدة النقدية المطلوبة لفتح الحسابات المصرفية، وغلق الحسابات المصرفية نتيجة لعدم تكرار استخدامها، وعدم تمتع الخدمات المالية بالمرونة وسهولة التعامل وفقدان للجودة، تعد من العوامل المؤثرة سلبا في الشمول المالي. ويظهر الشكل رقم(5) ان ارتفاع تكلفة الخدمات، وعدم مناسبتها للأفراد ذوي الدخول المنخفضة من أهم الأسباب المؤدية للاستبعاد المالي في الدول العربية، حيث ان 52% من البالغين في العراق، و48% من البالغين في السعودية، و32% من البالغين في الإمارات لا يملكون حسابا مصرفيا بسبب ارتفاع تكلفة الخدمات المالية الرسمية.

الشكل رقم (5): عدم امتلاك حساب البالغين لحساب مصرفي يرجع إلى ارتفاع التكلفة

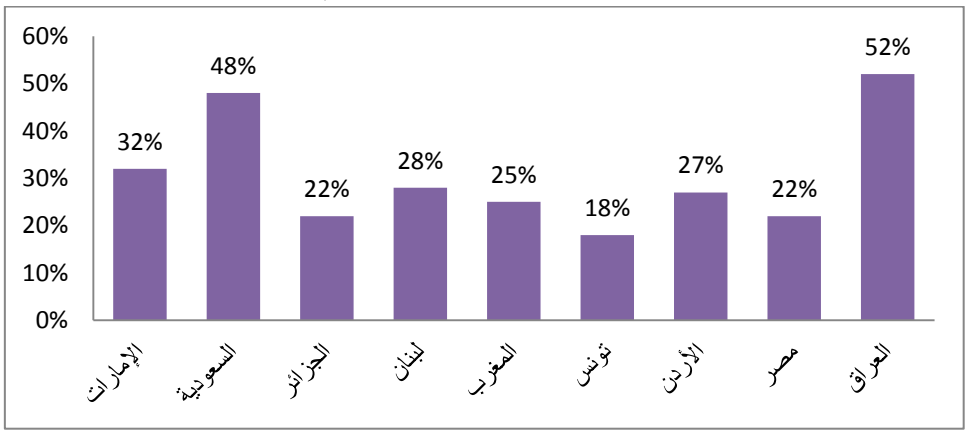

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم(1)

2. تحديات جانب الطلب: تعكس في معظمها المتغيرات المرتبطة بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن عوامل الموقع الجغرافي للأفراد والوحدات الاقتصادية؛ وتشمل ما يلي:

– الدخل (قلة المال): تشكل المستويات المنخفضة لدخول الأفراد وتدفقاتها غير المنتظمة وغير المتوازنة أحد عوامل جانب الطلب التي تعيق هؤلاء الأفراد من الوصول إلى واستخدام الخدمات المالية. فانخفاض مستويات دخل الفئات الفقيرة وعدم انتظامه والشكوك الدائرة عن احتمالية عدم استمراريته هو السبب الرئيسي للاستبعاد المالي، ففي لدول العربية بلغ عدد البالغين المستبعدين من النظام المالي الرسمي بسبب قلة الدخل مستويات مرتفعة، حيث قدرت هذه النسبة في كل من مصر، والأردن، والمغرب، والجزائر بـ90%، و87% و86%، و69% على التوالي، انظر الشكل رقم(6).

الشكل رقم(6): عدم امتلاك البالغين لحساب مصرفي يرجع إلى قلة الدخل (المال)

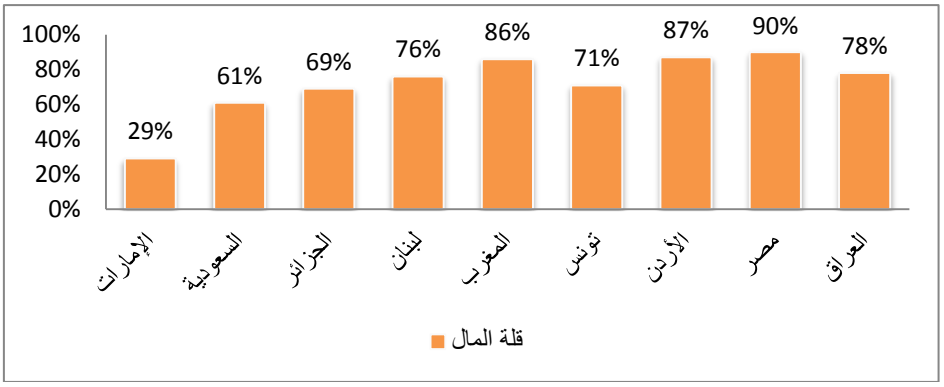

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم(1)

– التعليم والتعليم المالي: يشير إلى أن المستوى العالي من التعليم يشجع الأفراد على استخدام الخدمات المالية كونه يسمح بفهم أفضل لفوائد المنتجات المالية وقدرتها على توليد دخول إضافية في المستقبل. كما يعد التعليم المالي أحد عوامل جانب الطلب التي تؤدي دورا مهما في وصول الأفراد واستخدامهم للخدمات المالية، فالقضاء على أو تقليل مستويات الأمية المالية ستخلق طلبا متزايدا على الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية، وعليه فان توسيع دائرة الشمول المالي ترتبط بدرجة كبيرة بانخفاض مستوى الأمية المالية.

– الأسباب العقائدية: يمتنع المنتمين لبعض العقائد والديانات من استخدام الخدمات المالية نظرا لتحريمها بالنسبة لهم، بسبب الفائدة الربوية، حيث بلغت نسبة الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي بسبب المعتقد الديني في الدول العربية؛ 24% في العراق، 19% في المغرب، و16% في كل من الجزائر والإمارات على التوالي، انظر الشكل رقم (7)

الشكل رقم(7): عدم امتلاك البالغين لحساب مصرفي يرجع إلى المعتقد الديني

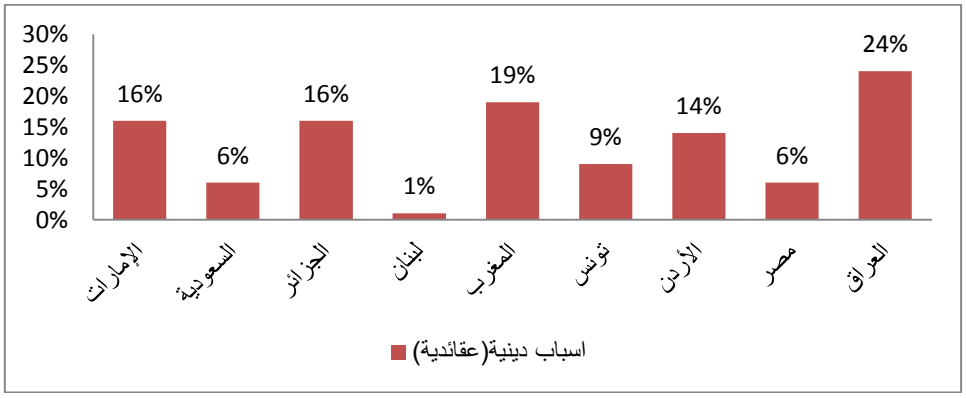

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم(1)

– عوامل أخرى: تتمثل في انعدام الثقة بالمؤسسات المالية الرسمية والنظام المالي، و كذا الاعتماد على فرد واحد من العائلة لديه حساب مصرفي، حيث يقصي 44% و40% من البالغين في كل من السعودية، والعراق أنفسهم من النظام المالي الرسمي بسبب عدم الثقة في هذا النظام، انظر الشكل رقم(8) . كما يفضل 43% و33% من البالغين المستبعدين من النظام المالي الرسمي في كل من الإمارات، والجزائر الاعتماد على فرد واحد من العائلة لديه حساب مصرفي، انظر الشكل رقم(9).

الشكل رقم(8): عدم امتلاك البالغين لحساب مصرفي يرجع إلى عدم الثقة في النظام المالي الرسمي

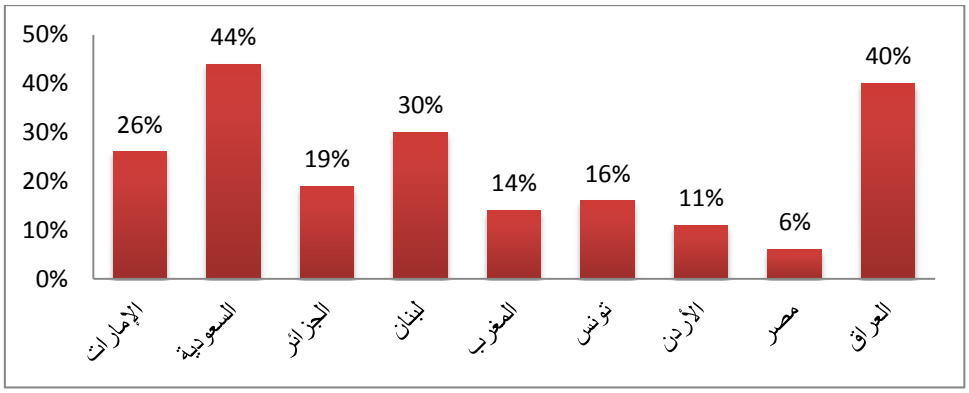

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم(1)

الشكل رقم(9): عدم امتلاك البالغين لحساب مصرفي يرجع إلى الاعتماد على فرد واحد من العائلة لديه حساب مصرفي

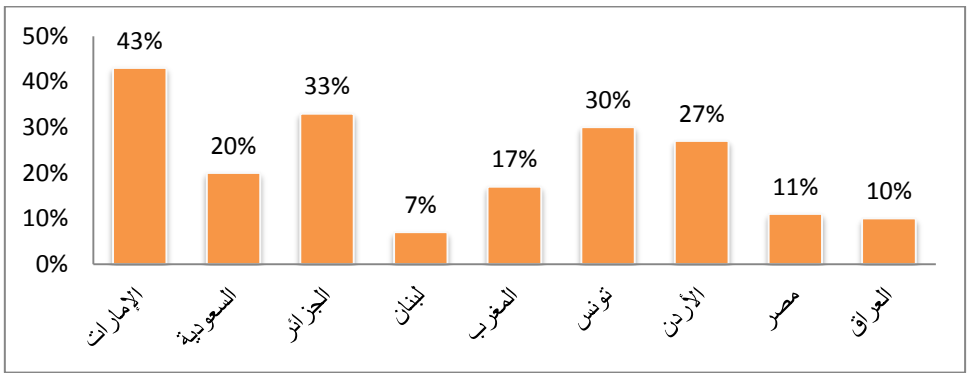

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم(1):

المحور الثالث: دور الابتكارات المالية في تجاوز اسباب الاستبعاد المالي، بالإشارة إلى تجربة البحرين

تهدف البحرين من خلال استراتيجيتها لتطوير قطاع الخدمات المالية (2022 -2026)؛ إلى خلق فرص عمل نوعية للمواطنين، وتطوير قطاع الأسواق المالية، وتطوير التشريعات والسياسات، وتطوير قطاع التأمين، وتطوير الخدمات المصرفية، معتمدة في ذلك على التطورات التكنولوجية المالية التي ساهمت في تسهيل وصول الأفراد والمؤسسات المصغرة، والصغيرة والمتوسطة إلى القطاع المالي الرسمي.

أولا: تطورات التكنولوجيا المالية في البحرين

تهدف استراتيجية البنك المركزي البحريني للتحول الرقمي إلى تطوير المشاريع التي تقدم أحدث منتجات الدفع الالكترونية والتسوية التي تقلل من استخدام النقد في المعاملات المالية، والتي تساهم أيضا في تسهيل تقديم الخدمات المصرفية للأفراد، والمساهمة بذلك في التقليل من الاستبعاد المالي، ومن بين الإجراءات التي اعتمدها بنك البحرين المركزي في مجال تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية نذكر ما يلي:

1. البيئة الرقابية التجريبية: "أطلق مصرف البحرين المركزي البيئة الرقابية التجريبية في أكتوبر 2017 تمكن كل من الشركات الناشئة المحلية والدولية من اختبار أفكارهم المبتكرة وإيجاد حلول رائدة لقطاع الخدمات المالية. تهدف هذه البيئة إلى جذب شركات التكنولوجيا المالية من جميع أنحاء العالم لتطوير وتوسيع أعمالهم في المنطقة، وتوفر للشركات المرخصة فرصة اختبار وتجربة حلولها المالية. واعتبارا من 30 ديسمبر 2021

كان لدى مصرف البحرين المركزي 23 شركة تختبر حلولها ضمن البيئة الرقابية التجريبية، وتخرجت 14 شركة وحصلت اثنان منها على الترخيص: الاولى حصلت على ترخيص كسوق رأس المال-خدمة أصول التشفير- والثانية كترخيص متخصص –شركة مساندة القطاع المالي- [20].

2. الخدمات المصرفية المفتوحة: أصدر مصرف البحرين المركزي في أكتوبر 2020 إطار العمل الخاص بتطبيق الخدمات المصرفية المفتوحة لتسهيل التنفيذ لهذه الخدمات من قبل المصارف والمؤسسات المالية. ويشمل هذا الإطار الإرشادات التشغيلية ومواصفات الواجهة التقنية المفتوحة لبرمجة التطبيقات(API)، وإطار الحوكمة العام بما فيها المعايير المطلوبة لحماية بيانات العملاء. وبهدف تحسين تجربة العملاء المالية توفر الخدمات المصرفية المفتوحة فئتين عامتين من المزايا:[21]

– الفئة الاولى هي **خدمة معلومات الحساب** التي تتيح للعملاء مشاركة معلومات حساباتهم المصرفية مع مزودي الطرف الثالث المرخصين دون مشاركة بيانات اعتماد تسجيل الدخول الخاص بهم عبر منصة واحدة وبطريقة مفصلة.

– الفئة الثانية هي **خدمة بدء الدفع** التي تسمح للأطراف الثلاثة المرخصة ببدء المدفوعات نيابة عن العملاء لتحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة بطريقة سلسة من خلال تطبيق للهواتف النقالة.

تتيح الخدمات المصرفية المفتوحة لمقدمي خدمة معلومات الحساب (AISPs) ومقدمي خدمة بدأ الدفع (PISPs) الوصول إلى البيانات المصرفية والمعلومات والبيانات المالية الأخرى الخاصة بالعميل بإذن من العميل باستخدام واجهة برمجة التطبيقات(APIs).

كما أصدر مصرف البحرين المركزي تعميما بشأن المرحلة الثانية من إطار العمل الخاص بالخدمات المصرفية المفتوحة. وقد وجه المصرف بنوك التجزئة والمؤسسات المالية لتبني متطلبات المرحلة الثانية للخدمات المصرفية المفتوحة والامتثال بالإطار بشكل نهائي في يونيو 2022. وتشمل المرحلة الثانية من إطار العمل التوجيهات والمعايير المتعلقة بالخدمات التالية:[22]

- مشاركة البيانات المفتوحة (البيانات المتاحة للجمهور مثل تحديد مواقع الصراف الآلي، وتحديد مواقع الفروع وغيرها)؛
- أوامر الدفع الدائمة المحلية؛
- أوامر الدفع الدائمة الدولية؛
- المدفوعات الدولية المؤجلة،
- أوامر الدفع بالجملة/ بالحزمة؛

يتحكم العميل-بشكل دائم- في تحديد الخدمات المستخدمة ومقدمي الخدمات المسموح لهم بالوصول إلى معلوماته. كما يقرر العميل المدة التي سيسمح لهم باستخدام خدمة معلومات الحساب/ خدمة بدأ الدفع للوصول إلى معلوماتهم.

3. التمويل الجماعي: اصدر مصرف البحرين المركزي لوائح الأنشطة للتمويل الجماعي القائمة على الأسهم والتمويل، حيث تتواءم اللوائح مع معاملات التمويل الجماعي التقليدية والمتوافقة مع الشريعة الاسلامية وتعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين والمنطقة قادرة على جمع التمويل من خلال هذه المنصة حيث توفر بديلا للتمويل المصرفي. واصدر مصرف البحرين المركزي في افريل من عام 2022 توجيهات جديدة لمشغلي منصات التمويل الجماعي بعد إجراء مراجعة شاملة للأنظمة المعمول بها حاليا وتتضمن هذه التوجيهات الجديدة متطلبات خاصة بالتمويل الجماعي القائم على المشاركة المباشرة والتمويل الجماعي القائم على التمويل/الإقراض.[23]

4. خدمة الشيكات الالكترونية (E-cheque):يعتبر نظام البحرين للشيكات الالكترونية (BECS) أول نظام شيكات الكتروني متكامل في العالم، والذي يقدم خدماته لعملاء بنوك التجزئة من الأفراد والشركات. كما يوفر النظام خدمة الشيكات الالكترونية عبر التطبيقات الخاصة بالخدمة على الهاتف المحمول للعملاء مثل تطبيق Benefit Pay وتطبيق E-cheque App، وتتضمن خدمات الشيكات الالكترونية خدمة طلب دفتر شيكات الكترونية من بنوك التجزئة، هذا بالإضافة إلى خدمات إصدار الشيك مثل التحرير والتوقيع والإيداع، حيث يتم ذلك الكترونيا دون حاجة العميل لزيارة البنك للقيام بهذه لخدمات. ويمكن للأفراد التسجيل الكترونيا في خدمة الشيك الالكتروني من خلال تطبيق Benefit Pay. أما الشركات فيمكنهم التسجيل عن طريق بنوك التجزئة وذلك للحصول على تطبيق E-cheque المخصص للاستفادة من خدمات الشيكات الالكترونية عبر رابط خاص للأنترنت، هذا ويسمح تطبيق الشيكات الالكترونية للشركات بتعدد الأشخاص المخولين بالتوقيع على الشيكات الالكترونية عبر الرابط مع تطبيق القيود المفروضة على كل مخول بالتوقيع.[24]

ثانيا: استراتيجية الشمول المالي في البحرين

تهدف البحرين من خلال استراتيجيتها لتعزيز الشمول المالي إلى ضمان حصول جميع الأفراد والشركات على الخدمات المالية المناسبة التي يحتاجونها للمشاركة في المعاملات المالية اليومية والتي يمكنهم استخدامها بكفاءة وفعالية. و يقدم قطاع الخدمات المالية الخدمات لفئات مختلفة من سكان البحرين، حيث تتم جميع المدفوعات التي تقدمها الحكومة، سواء في شكل رواتب أو أجور أو مزايا اجتماعية أو مدفوعات لمقدمي الخدمات للوكالات الحكومية من خلال حسابات بنكية رسمية. وتهدف استراتيجية الشمول المالي في البحرين إلى:[25]

- تحسين وصول النساء والشركات الصغيرة والمتوسطة والشباب إلى الخدمات المالية؛
- تعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية؛
- تحسين وتقديم بيانات وإحصاءات التغطية المالية لدعم تطوير السياسات؛
- تعزيز الوعي والتعليم المالي؛

وعرفت البحرين خلال الفترة(2015-2020)، زيادة امتلاك البالغين لحساب مصرفي حيث قدر في عام 2020 ب1376.8 حساب مقارنة ب1194 حساب سنة 2015، وهذا ما يدل على اهمية امتلاك حساب المعاملات كأول خطوة للاستفادة من خدمات النظام المالي الرسمي، انظر الشكل رقم 10.

الشكل رقم10: تطور عدد الحسابات لكل 1000 من السكان خلال الفترة(2015-2020)

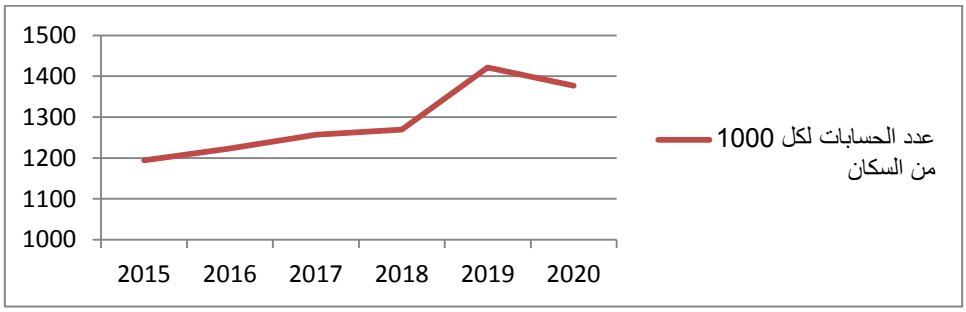

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم2.

ثالثا: أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البحرين

تساهم التكنولوجيا المالية في توسيع عمل المؤسسات المالية والمصرفية من أجل الوصول إلى الأفراد المستبعدين ماليا في البحرين، والمساهمة في تعزيز الشمول المالي، من خلال ما يلي: [26]

1. جعلت الهويات الرقمية مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى؛ فقد أعلن مصرف البحرين المركزي في جانفي2021 عن إطلاق خدمة اعرف عميلك الكترونيا(e-KYC) من قبل المؤسسات المالية في المملكة، وتوفر الخدمة قاعدة بيانات وطنية رقمية للهوية تمكن المؤسسات المالية من التحقق بشكل امن من هويات عملائها وصحة معلوماتهم ومشاركة البيانات رقميا قبل تقديم الخدمات المالية. هذا وقد تم تطوير ونشر واجهة برمجة التطبيقات(API) الخاصة بهذه المنصة من قبل شركة "بنفت" لتتمكن المصارف وشركات الخدمات المالية من دمجها في قنواتهم الرقمية وتطبيقاتهم للهواتف الذكية، بجانب استخدامها بأنظمتهم الأساسية. كما ان هذه الخدمة ستتيح الفرصة لشركات التكنولوجيا المالية للتحقق من هويات العملاء عبر تطبيقاتهم، وذلك مع انطلاق الخدمات المصرفية المفتوحة في المملكة مما سيؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع الأنشطة التجارية في المملكة.

2. رقمنة المدفوعات النقدية هو إدخال المزيد من الناس على حساب المعاملات؛ بلغت قيمة التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآني للتسويات الإجمالية (RTGS) 93.6 بليون دينار بحريني خلال عام 2021 مقابل 78.6 بليون دينار بحريني في عام2020 بزيادة قدرها 19.1%. كما يقدم أيضا نظام التحويلات المالية الالكتروني ثلاث خدمات في البحرين تتضمن ما يلي: [27]

- **فوري+(FAWRI)** : وهي خدمة تتيح لجميع عملاء المصارف التجارية تحويل أي مبلغ حتى1000 دينار بحريني يوميا كحد أقصى في غضون30 ثانية على مدار الساعة. وبلغ عدد تحويلات نظام فوري+ 141.9 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت4.6 بليون دينار بحريني في عام 2021 مقارنة ب47.2 عملية تحويل بمبلغ إجمالي بلغ 2.2 بليون دينار في عام 2020، مسجلا زيادة سنوية بنسبة 200.2% من حيث العدد و99.4% من حيث القيمة. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات فوري+ 385.151 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت12.1 مليون دينار بحريني في عام 2021 مقارنة بمعدل يومي بلغ 129.091 تحويل بمتوسط قيمة يومية بلغت 6.1 مليون دينار في عام 2020، انظر الشكل رقم11.

الشكل رقم 11: نظام التحويلات المالية الالكتروني فوري+ (2018-2021)

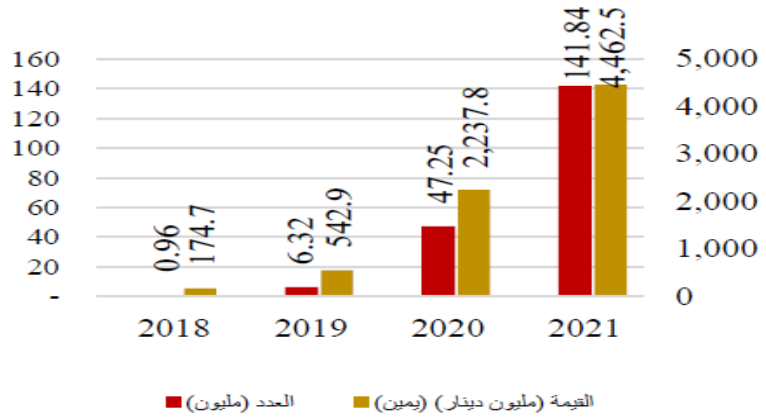

المصدر: مصرف البحرين المركزي، **التقرير الاقتصادي 2021**، مصرف البحرين المركزي، البحرين، 2021، ص **ص51**.

- **فوري (FAWRI)**: هي خدمة تتيح لجميع عملاء البنوك التجارية تحويل أي مبلغ في غضون ساعات خلال أيام العمل الرسمية. وقد بلغ عدد تحويلات النظام9.7 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت15.4 بليون دينار بحريني في عام 2021 مقارنة ب8.7 عملية تحويل بمبلغ إجمالي بلغ 13.5 بليون دينار في عام 2020 مسجلا زيادة سنوية بنسبة 11.3% من حيث العدد و13.3% من حيث القيمة. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات فوري26.383 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت41.7 مليون دينار بحريني في عام 2021 مقارنة بمعدل يومي بلغ 23.778 تحويل بمتوسط قيمة يومية بلغت 36.8 مليون دينار في عام 2020، انظر الشكل رقم12.

الشكل رقم 12: : نظام التحويلات المالية الالكتروني فوري (2018-2021)

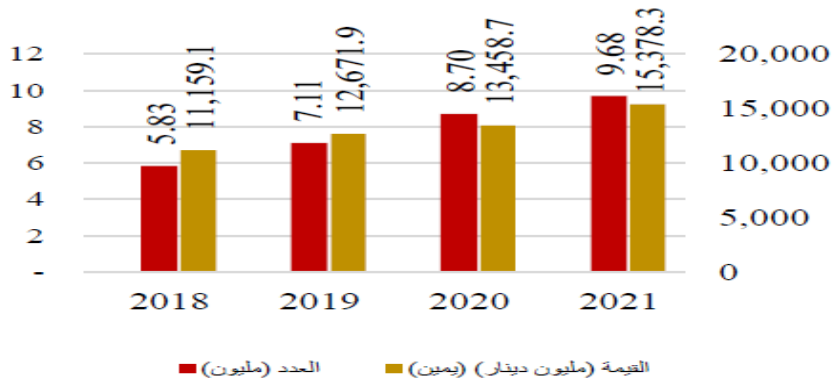

المصدر: مصرف البحرين المركزي، **التقرير الاقتصادي 2021**، مصرف البحرين المركزي، البحرين، 2021، ص51

- **فواتير(FAWATEER)**: وهي خدمة تقوم بجمع الفواتير المستحقة من عدة جهات مصدرة للفواتير، وعرضها لجميع عملاء البنوك التجارية في مكان واحد ودفع الفواتير المستحقة خلال 30 ثانية. وقد بلغ عدد تحويلات النظام 9.1 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت685.4 مليون دينار بحريني في عام 2021 مقارنة ب4.2 عملية تحويل بمبلغ إجمالي بلغ 465 بليون دينار في عام 2020 مسجلا زيادة سنوية بنسبة117.6% من حيث العدد و47.4% من حيث القيمة. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات فواتير 24.963 عملية تحويل بمتوسط قيمة يومية بلغت1.9 مليون دينار بحريني في عام2021 مقارنة بمعدل يومي بلغ 11.476 تحويل بمتوسط قيمة يومية بلغت 1.3 مليون دينار في عام 2020، انظر الشكل رقم13.

الشكل رقم 13: نظام التحويلات المالية الالكتروني فواتير (2018-2021)

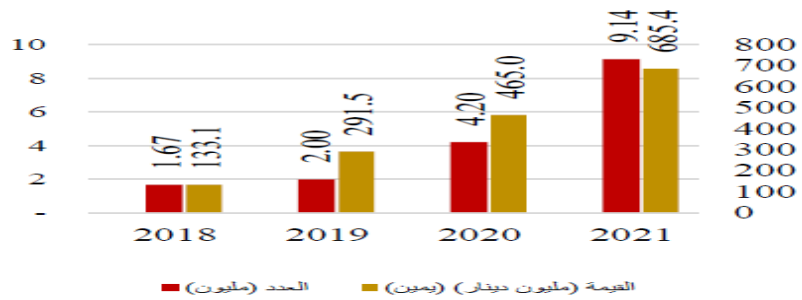

المصدر: مصرف البحرين المركزي، **التقرير الاقتصادي 2021**، مصرف البحرين المركزي، البحرين، 2021، ص52

3. الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة توفر وصولا مناسبا حتى للمناطق النائية؛ مع انتشار الهواتف المحمولة، تبنت قطاعات الخدمات والتجزئة في البحرين الحلول الرقمية لزيادة تحسين تجارب العملاء، فقد بلغ عدد الحسابات المرتبطة بالأنترنت/ جهاز كمبيوتر شخصي 707794 حساب سنة 2020، مقارنة بـ468746 حساب سنة 2015، مما يدل على جاهزية البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وغزارة شبكة الانترنت، انظر الشكل رقم14.

الشكل رقم14: تطور عدد الحسابات المرتبطة بالإنترنت/ جهاز كمبيوتر شخصي في البحرين خلال الفترة(2015– 2020)

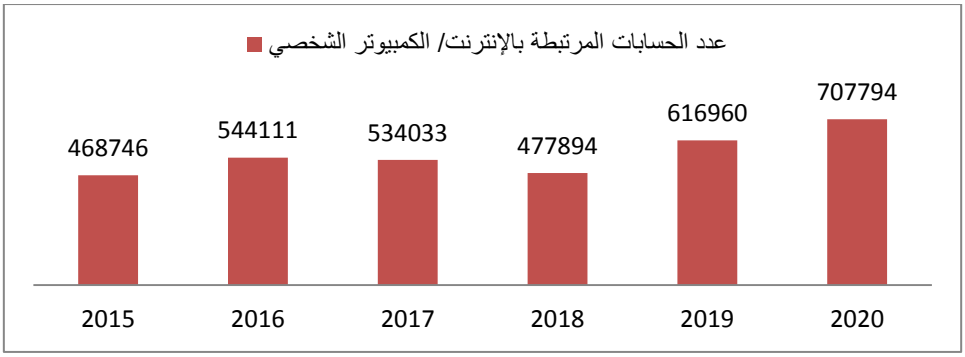

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم2

وقد تم إطلاق العديد من المحافظ الالكترونية في المملكة حيث أتاحت للمستخدمين إجراء مدفوعات فورية عبر الهواتف الذكية وكذلك تسهيل تحصيل المدفوعات الكترونيا من خلال بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان، وبطاقات الصراف الآلي وخلال عام 2020، وصل عدد بطاقات الصراف الآلي إلى 1733.7 بطاقة، و1363.4 بطاقة خصم، و402.2 بطاقة ائتمان، انظر الشكل رقم15.

الشكل رقم15: تطور عدد البطاقات المصدرة في البحرين خلال الفترة(2015–2020)

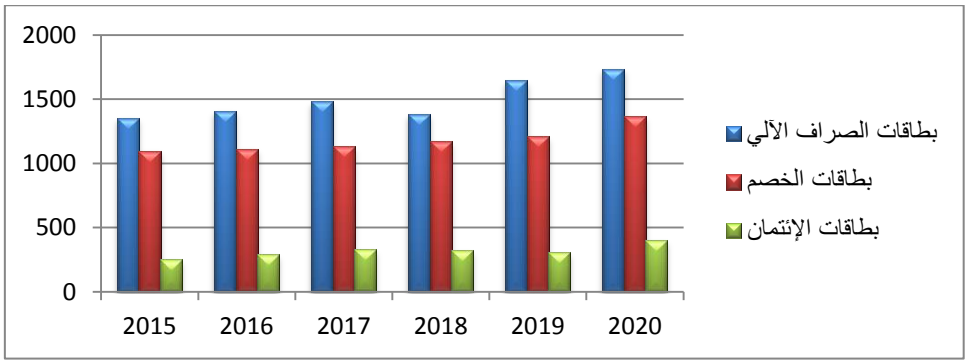

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم2

ويظهر الشكل رقم16 ارتفاع إجمالي حجم وقيمة المعاملات في عام 2021 إلى 153.1 مليون معاملة مقارنة بـ51.6 مليون معاملة في عام 2020، و5بيليون دينار في عام 2021 مقارنة بـ2.4 بليون دينار في عام 2020. وتشير هذه البيانات إلى تزايد حجم وقيمة المعاملات من خلال المحافظ الرقمية مما يدل على نجاح اعتماد هذه الحلول.

الشكل رقم16: حجم وقيمة المعاملات من خلال المحافظ الالكترونية

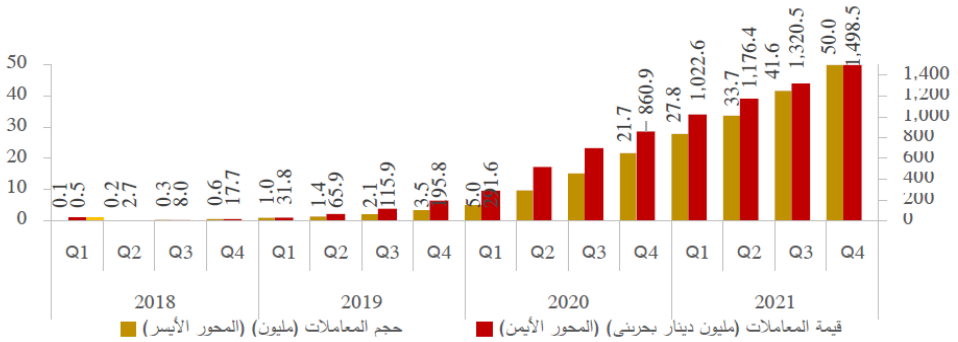

المصدر: مصرف البحرين المركزي، **التقرير الاقتصادي 2021**، مصرف البحرين المركزي، البحرين، 2021، ص57.

الخاتمة

الاستبعاد المالي هو الحالة التي تعكس صعوبة وصول الأفراد والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها؛ سواء بسبب قلة الدخل، او ارتفاع تكلفتها، او بسبب عدم الثقة في النظام المالي الرسمي.

وبغية تجاوز اسباب الاستبعاد المالي عمدت البحرين في استراتيجيتها لتعزيز الشمول المالي، إلى تبني التكنولوجيا المالية الحديثة لتطوير مختلف الخدمات المالية الرسمية، وجعل الوصول إليها أسهل وأسرع مما كان عليه سابق، وبتكلفة اقل.

النتائج: توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها ما يلي:

- تعتبر ابتكارات التكنولوجيا المالية أداة فعالة لتجاوز اسباب الاستبعاد المالي، حيث تسمح بتطوير الخدمات المالية الرسمية، وجعلها تتسم بسهولة الوصول، وبالتكلفة المنخفضة، للتناسب مع طبيعة الفئة محدودة الدخل؛
- استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية في مجال الخدمات المالية الرسمية ساهم في تقليل المعاملات الورقية بين العميل، والبنك؛
- ارتفاع الأمية المالية وسط الباغين في الدول العربية جعلهم غير ملمين بمختلف الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية؛
- الاستثمار في مجال الابتكارات المالية في البحرين ساهم في إنشاء بيئة حاضنة لشركات التقنية الحديثة؛
- بهدف إرساء دعائم الشمول المالي في البحرين، أطلق مصرف البحرين المركزي البيئة الرقابية التجريبية في أكتوبر2017 لتمكن كل من الشركات الناشئة المحلية والدولية من اختبار أفكارهم المبتكرة وإيجاد حلول رائدة لقطاع الخدمات المالية؛

التوصيات: على ضوء النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة نقترح التوصيات التالية:

- العمل على تشجيع المؤسسات المالية والمصرفية على الاستثمار في مجال ابتكارات التكنولوجيا المالية الحديثة في تقديم الخدمات المالية الرسمية؛
- العمل على استكمال مشاريع البنية التحتية وتوسيع شبكة الاتصالات الحديثة؛
- التثقيف المالي للأفراد من خلال الاعتماد على الإشهار ووسائل الاتصال السمعية والبصرية الحديثة؛
- الحماية المالية للأفراد المتعاملين مع المؤسسات المالية والمصرفية من خلال سن القوانين والتشريعات التي تعزز ثقة الأفراد في هذه المؤسسات.

1.

الملاحق:

الملحق رقم(1): اسباب الاستبعاد المالي في المنطقة العربية

الدول	أسباب الإستبعاد المالي						
	اسباب دينية(عقائدية)	المسافة	قلة المستندات	قلة الثقة	قلة المال	التكلفة	فرد من العائلة لديه حساب
الإمارات	%16	%22	%24	%26	%29	%32	%43
السعودية	%6	%15	%13	%44	%61	%48	%20
الجزائر	%16	%10	%41	%19	%69	%22	%33
لبنان	%1	%4	%6	%30	%76	%28	%7
المغرب	%19	%18	%18	%14	%86	%25	%17
تونس	%9	%12	%14	%16	%71	%18	%30
الأردن	%14	%8	%9	%11	%87	%27	%27
مصر	%6	%8	%7	%6	%90	%22	%11
العراق	%24	%25	%18	%40	%78	%52	%10

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

World Bank, The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payment, and Resilience In The Age Of Covid-19, 06/2022. Retrieved 7 27, 2022, from https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

الملحق رقم(2): مؤشرات الشمول المالي في البحرين

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد البنوك	27	27	26	29	29	29
عدد الفروع	171	172	171	173	204	175
عدد الفروع لكل 100000 من السكان	12.5	12.1	11.4	11.5	13.7	11.9
عدد أجهزة الصراف الآلي	458	461	453	479	515	505
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 من السكان	33.4	32.4	30.2	31.9	34.7	34.3
عدد الحسابات	1636519	1741395	1887403	1907307	2108637	2026890
عدد الحسابات لكل 1000 من السكان	1194	1223	1257	1269	1421	1376.80
عدد الحسابات المرتبطة بالإنترنت/ الكمبيوتر الشخصي	468746	544111	534033	477894	616960	707794
بطاقات الصراف الآلي (بالآلاف)	1352.60	1407.70	1481.80	1384.60	1644.10	1733.70
بطاقات الخصم(بالآلاف)	1097.20	1111.20	1128.50	1171.70	1210.30	1363.40
البطاقات الائتمانية (بالآلاف)	253.3	290.3	329.7	322.9	306.6	402.2
تعداد السكان	1370322	1423726	1501116	1503091	1483756	1472204

المصدر: مصرف البحرين المركزي، **التقرير الاقتصادي 2021**، مصرف البحرين المركزي، البحرين، 2021، ص59.

الهوامش والمراجع

[1]: موسى بن منصور، الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية يومي 5-6 2014، ص2.

[2] : GOURAV،**FINANCIAL INNOVATION IN INDIANCAPITAL MARKET**: **CONCEPT ANDIMPLICATIONS**، *IJARIIE، Vol-2 Issue-4 2016*،p- p2395-4396.

[3] : FINAL DRAFT – ICSA EMC COMMITTEE، **Financial Innovations in EMCCapital Markets**، p1.

[4]:بوعزة عبد القادر، مسعودي محمد، **قراءة في ماهية الإبتكار المالي**، التكامل الاقتصادي، مجلد2، العدد3، 2014، ص4.

[5]: صندوق النقد العربي، **الإصدار الأول لتقرير مرصد "البيئات الرقابية الإختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، افريل2021، ص11.

[6] : عبد الكريم قندوز، **الابتكار المالي ومقدمة إلى الهندسة المالية**،E-Kutub، لندن،2017، ص108.https://books.google.dz

[7]: نفس المرجع السابق، ص 109

[8] : Joanna Błach، FINANCIAL INNOVATIONS AND THEIR ROLE IN THE MODERN FINANCIAL SYSTEM – IDENTIFICATION AND SYSTEMATIZATION OF THE PROBLEM،*Financial Internet Quarterl& THE MINISTRY OF SCIENCE AND HIGHER EDUCATION*،2011،p-p13-26.

[9]: صندوق النقد العربي، **الإصدار الثاني لتقرير مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"منصات التمويل الجماعي"**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر2021، ص5.

[10]: صندوق النقد العربي، **الإصدار الأول لتقرير مرصد "البيئات الرقابية الإختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص9.

[11]: نفس المرجع السابق، ص13.

[12]: Singh Ramananda, Roy Sankharaj, Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement, Asian Journal of Research in Business Economics and Management, Vol5 , N 1, 2015, P P 12-18.

[13]: Leyshon, A, & Thrift, N, **Geografic of Financial Exclusion**: **Financial Aboandonment in Britain and the United States**,Transaction The Institute of British Geographers ,1995, 20 (3),p p312-314.

[14]: Bermeo Elizabeth, **Determinants of financial inclusion results of multilevel analyses**, **A dissertation submitted to the University of Bristol in accordance with the requirements for award of the degree of Doctor of Philosophy in the Faculty of Social Sciences and Law**. School of Geographical Sciences October 2019, p18.

[15]: خلج آمنة، **دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2021-2022، ص ص 104- 105.

[16] :Commission, E, **Financial Services Provision and Prevention of Financial Exclusion**, European Commission: Directorate- General for Employment, Social Affairs and Equal Opportunities,2008,p4.

[17] : Clare Louise Chambers,**Financial Exclusion and Banking Regulation in the United Kingdom**: **A Template Analysis** , A thesis submitted in partial fulfilment of the requirement of Bournemouth University for the degree of Doctor of Philosophy, November 2004, pp83-84.

[18]: مجدي الأمين نورين، **الخدمات المالية بين الإستبعاد والشمول المصرفي** ، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، المحرر المصرفي، العدد77، سبتمبر 2015، ص5، رمضان عارف رمضان محروس، **إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد12، العدد1، جامعة بورسعيد، جانفي 2020، ص277. (بتصرف).

[19]: لتفصيل أكثر انظر، نحلة أبو العز، **أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الأفريقية**، مجلة كلية السياسات والإقتصاد، العدد 10، 2021/4، ص ص 348- 350. و بشار احمد العراقي و سمير فخري النعمة، المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد12، العدد67، 2019، ص ص 191-192.

[20]: نفس المرجع السابق، ص55.

[21]:بنك البحرين والكويت، **الخدمات المصرفية المفتوحة**، https://ar.bbkonline.com/ebanking/OpenBanking/Pages/default.aspx ، الوصول(2022/11/07)

[22]:مصرف البحرين المركزي، مصرف البحرين المركزي يصدر تعميما بشأن المرحلة الثانية من اطار العمل الخاص بالخدمات المصرفية المفتوحة، 13-09-2021، https://www.cbb.gov.bh/ar/media-center/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D8%B1-/%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%8B-%D8%A8%D8%B4%D8%A3 الوصول(07-11-2022)

[23]: مصرف البحرين المركزي، **التقرير الاقتصادي2021**، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

[24]: مصرف البحرين المركزي، **مصرف البحرين المركزي يطلق خدمة نظام البحرين للشيكات الالكترونية**، 16-10-2021، https://www.cbb.gov.bh/ar/media-center/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B4%D9%8A%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9/ تاريخ الوصول(2022/11/07).

[25]: مصرف البحرين المركزي، **التقرير الاقتصادي 2021**، مصرف البحرين المركزي، البحرين، 2021، ص58.

[26]: غربي ناصر صلاح الدين، **دراسة أثر تعميم استخدام التكنولوجيا المالية على توسيع دائرة الشمول المالي بالبنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد15، العدد1، 2022، ص 97.(بتصرف)

[27]: مصرف البحرين المركزي، **التقرير الاقتصادي2021**، مرجع سبق ذكره، ص ص51-52.